البنـــك المركـــزي الأردنـــي
Central Bank of Jordan

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
كانون ثاني 2010

البنك المركزي الأردني

هاتف: 4630301 (6 962)

فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo

البريد الألكتروني: redp@cbj.gov.jo

q رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

q رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي وضمان قابلية تحويل الدينار الأردني في ظل هيكل أسعار فائدة متوافق مع حجم النشاط الاقتصادي بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة، بالاضافة الى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني . وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية فعّاله ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

q قيمنا الجوهرية

- **الانتماء**: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة**: نتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز**: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر** : نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق** : نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية**: تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

تمثل البيانات المنشورة في هذا التقرير بيانات فعلية ونهائية ومطابقة للبيانات التي تلقاها البنك من مصادرها المختلفة، وذلك ما لم تتم الإشارة، وبشكل صريح ، إلى خلاف ذلك في سياق هذا التقرير . وينبغي في هذا الخصوص مراعاة الطبيعة الخاصة لبعض البيانات، وذلك كما في حالة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات مثلاً، التي تقوم على مفهوم التدفقات (Flows) من وإلى العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، هي سنة على الأغلب، وليس مفهوم الأرصدة (Stocks) الذي يقاس في تاريخ محدد، مما يتطلب دراسة البيانات الربعية المتعلقة بمثل هذه الاستثمارات بحذر وتحليلها خلال العام كاملاً، ومن ثم مقارنتها بالأعوام السابقة.

المحتويـــــات

	الخلاصة التنفيذية	6
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	8
ثانياً	الانتاج والأسعار	20
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	29
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	40

الخلاصة التنفيذية

وفقاً لآخر المؤشرات المتاحة، أظهر الاقتصاد الوطني نتائج ايجابية على صعيد القطاع الخارجي وعدد من مؤشرات القطاع النقدي، بما في ذلك تراجع عجز الحساب الجاري وتنامي الاحتياطيات الأجنبية. في المقابل، أظهرت المؤشرات الربعية الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، حدوث تباطؤ في معدل النمو الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **فعلى صعيد الإنتاج والأسعار**، نما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 بنسبة 2.7٪ مقابل نمو نسبته 9.1٪ خلال نفس الفترة من عام 2008. وانخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2009 كاملاً بنسبة 0.7٪ مقابل ارتفاع نسبته 13.9٪ خلال عام 2008. وبلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2009 ما مقداره 1,859.0 مليون دينار (منها ما نسبته 39.1٪ استثمارات أجنبية).

- **أمّا على صعيد القطاع النقدي والمصرفي،**

  - ارتفع رصيد الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية عام 2009 بمقدار 3,134.9 مليون دولار (40.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008 ليبلغ 10,879.0 مليون دولار.

  - ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2009 بمقدار 1,709.1 مليون دينار (9.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2008 لتبلغ 20013.3 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية من عام 2009 بمقدار 272.9 مليون دينار (2.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008 ليبلغ 13,317.2 مليون دينار.

  - ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام 2009 بمقدار 2,195.8 مليون دينار (12.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 20,298.4 مليون دينار.

§ انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية عام 2009 بمقدار 224.9 نقطة (8.2٪) عن مستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 2,533.5 نقطة.

q **وعلى صعيد المالية العامة**، بلغ عجز الموازنة العامة بعد المساعدات الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 ما مقداره 972.9 مليون دينار، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 230.0 مليون دينار يزداد عجز الموازنة ليصل إلى 1,202.9 مليون دينار. وارتفع صافي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 999.0 مليون دينار ليبلغ 5,910.0 مليون دينار (36.4٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 100.8 مليون دينار ليبلغ 3,741.0 مليون دينار (23.1٪ من GDP).

q **أمّا بخصوص تطورات القطاع الخارجي**، فقد انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بنسبة 21.0٪ لتبلغ 4,098.4 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 19.3٪ لتبلغ 9,077.6 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 17.9٪ ليبلغ 4,979.2 مليون دينار، وذلك مقارنة بذات الفترة من العام السابق. وتشير البيانات الأولية خلال عام 2009 إلى انخفاض مقبوضات بند السفر بنسبة 1.2٪ وارتفاع مدفوعاته بنسبة 6.1٪، بينما تراجع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال عام 2009 بنسبة 5.2٪. وأظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 836.4 مليون دينار (6.9٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,480.1 مليون دينار (13.2٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من العام السابق، في حين أظهر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة صافي تدفق للداخل بقيمة 623.3 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,270.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2008. كما أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية عام 2008 صافي التزام نحو الخارج مقداره 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007.

أولاً : القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركـزي مـن العمـلات الأجنبيـة في نهايـة عـام 2009 بمقدار 3,134.9 مليون دولار (40.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008 ليبلغ 10,879.0 مليون دولار، وهو ما يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.5) شهر. ومن الجدير ذكره أن رصيد الاحتياطيـات حتـى تـاريخ 17 كـانون الثاني 2010 قد سجل ارتفاعاً قدره 1.7 مليون دولار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2009 ليبلغ 10,880.7 مليون دولار.

- ارتفعت السيولة المحلية في نهاية عام 2009 بمقـدار 1,709.1 مليـون دينـار (9.3٪) عن مستواها في نهاية العام السابق لتبلغ 20,013.3 مليون دينار.

- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبـل البنـوك المرخـصة في نهايـة عـام 2009 بمقدار 272.9 مليون دينار (2.1٪) عن مستواه المـسجل في نهايـة عـام 2008 ليبلغ 13,317.2 مليون دينار.

- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في نهايـة عـام 2009 بمقـدار 2,195.8 مليون دينار (12.1٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 20,298.4 مليون دينار.

- انخفضت أسعار الفائدة على كل من الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة خـلال عـام 2009، باسـتثناء أسـعار الفائـدة علـى "الجـاري مـدين" وأسـعار الفائـدة علـى "الكمبيالات والإسناد المخصومة"، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عـام 2008.

- انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة في نهاية عام 2009 بمقدار 224.9 نقطة (8.2٪) مقارنة بمستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 2,533.5 نقطة، كما انخفضت القيمة السوقية للأسهم بحوالي 2.8 مليار دينار (11.2٪) لتصل إلى 22.6 مليار دينار في نهاية عام 2009.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (٪)

عام		الرصيد في نهاية كانون أول	
2008		2008	2009
US$ 7,744.1	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي	US$ 7,744.1	US$ 10,879.0
٪12.7		٪12.7	٪40.5
18,304.2	السيولة المحلية	18,304.2	20,013.3
٪17.3		٪17.3	٪9.3
13,044.3	التسهيلات الائتمانية	13,044.3	13,317.2
٪15.5		٪15.5	٪2.1
11,869.3	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	11,869.3	12,041.3
٪14.2		٪14.2	٪1.4
18,102.6	إجمالي ودائع العملاء	18,102.6	20,298.4
٪13.2		٪13.2	٪12.1
13,348.4	دينار	13,348.4	15,865.0
٪25.7		٪25.7	٪18.9
4,754.1	أجنبي	4,754.1	4,433.4
٪-11.5		٪-11.5	٪-6.7
14,292.1	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	14,292.1	16,256.7
٪14.4		٪14.4	٪13.7
11,300.9	دينار	11,300.9	13,500.0
٪24.7		٪24.7	٪19.5
2,991.2	أجنبي	2,991.2	2,756.7
٪-13.0		٪-13.0	٪-7.8

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيــات الأجنبيــة

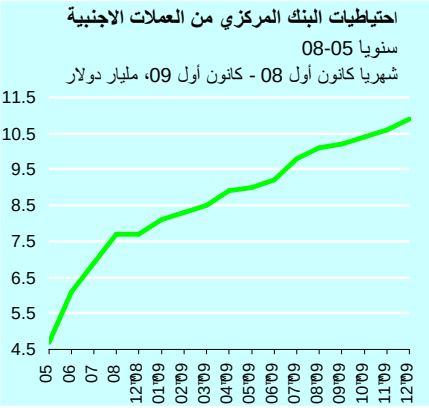

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر كانون أول 2009 بمقدار 345.4 مليون دولار (3.3٪) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، أما في نهاية عام 2009 فقد سجلت الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي ارتفاعاً قدره 3,134.9 مليون دولار (40.5٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2008 لتبلغ 10,879.0 مليون دولار. كما بلغت الاحتياطيات بتاريخ 17 كانون ثاني 2010 ما مقداره 10,880.7 مليون دولار، بارتفاع قدره 1.7 مليون دولار عن مستواها المسجل في نهاية عام 2009، وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (7.5) شهر.

r السيولة المحلية (M2)

n ارتفعت السيولة المحلية في نهاية شهر كانون أول من عام 2009 بمقدار 63.4 مليون دينار (0.3٪) عن مستواها في نهاية الشهر السابق لتبلغ 20,013.3 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 81.8 مليون دينار (0.4٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2009، فقد سجلت السيولة المحلية ارتفاعاً قدره 1,709.1 مليون دينار (9.3٪) عن مستواها في نهاية عام 2008 بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 2,697.3 مليون دينار (17.3٪) خلال العام السابق.

u **وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها خلال عام 2009 مع نهاية عام 2008 يلاحظ الآتي:**

l **مكونــات السيـولـــة:**

– ارتفعت الودائع في نهاية عام 2009 بمقدار 1,694.4 مليون دينار (10.8٪) عن مستواها في نهاية عام 2008 لتصل إلى 17,333.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,204.9 مليون دينار (16.4٪) خلال عام 2008.

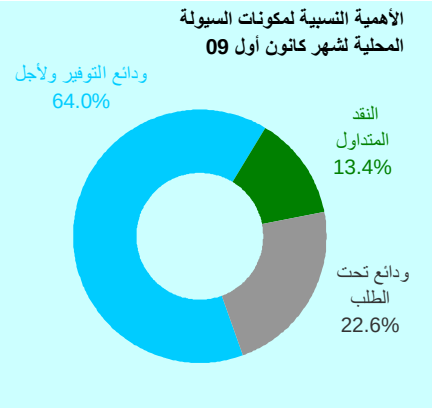

– ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2009 بمقدار 14.7 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 2,679.5 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 492.4 مليون دينار (22.7٪) خلال عام 2008.

العـوامل المـؤثـرة على السيولـة المحليـة:

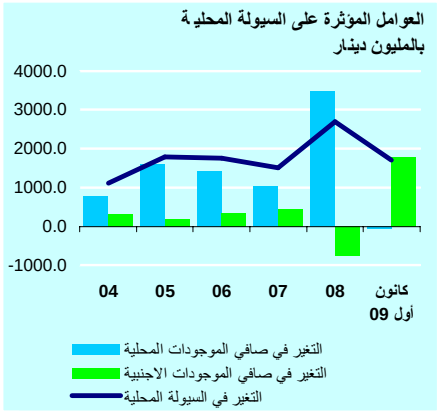

– انخفض بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2009 بمقدار 71.0 مليون دينار (0.6٪) عن مستواه في نهاية عام 2008، مقابل ارتفاع قدره 3,462.8 مليون دينار (44.7٪) خلال عام 2008.

وقد جاء الانخفاض المسجل خلال عام 2009 محصلة لانخفاض بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 2,552.8 مليون دينار (68.5٪) وارتفاعه لدى البنوك المرخصة بمقدار 2,481.8 مليون دينار (16.6٪).

- ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية عام 2009 بمقدار 1,780.1 مليون دينار (25.1٪) عن مستواه في نهاية عام 2008، مقارنة مع انخفاض مقداره 765.5 مليون دينار (9.7٪) خلال عام 2008. وقد تأتى هذا الارتفاع خلال عام 2009 محصلة لارتفاع هذا البند لدى البنك المركزي بمقدار 2,433.2 مليون دينار (35.7٪) وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 653.1 مليون دينار.

التغير في العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

عام 2008		تغير الرصيد كما هو في نهاية كانون أول 2008	2009
-765.5	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**-765.5**	**1,780.1**
669.8	البنك المركزي	669.8	2,433.2
-1,435.3	البنوك المرخصة	-1,435.3	-653.1
3,462.8	**الموجودات المحلية (صافي)**	**3,462.8**	**-71.0**
4.4	البنك المركزي، منها:	4.4	-2,552.8
806.2	الديون على القطاع العام (صافي)	806.2	-302.8
-803.0	أخرى (صافي*)	-803.0	-2,250.0
3,458.4	البنوك المرخصة	3,458.4	2,481.8
1,241.3	الديون على القطاع العام (صافي)	1,241.3	630.5
1,529.0	الديون على القطاع الخاص	1,529.0	159.9
688.1	أخرى (صافي)	688.1	1,691.4
2,697.3	**السيولة المحلية (M2)**	**2,697.3**	**1,709.1**
492.4	**النقد المتداول**	**492.4**	**14.7**
2,204.9	**الودائع، منها:**	**2,204.9**	**1,694.4**
-299.9	بالعملات الأجنبية	-299.9	-436.0

*: تشتمل على شهادات الإيداع بالدينار.

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

٢ هيكـل أسعــار الفائــدة

أ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

- قام البنك المركزي بإجراء تخفيض ثالث على أدوات سياسته النقدية خلال عام 2009 وبمقدار 50 نقطة أساس اعتباراً من 2009/12/20، وعليه أصبحت أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية على النحو التالي:
  - **سعر إعادة الخصم:** 4.75٪.
  - **سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة:** 4.50٪.
  - **سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة:** 2.50٪.

كما قرر البنك وللمرة الثانية خلال الثلث الأول من عام 2009 تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الإلزامي على ودائع العملاء بالدينار وبالعملات الأجنبية لدى البنوك المرخصة لتصبح 7٪ اعتباراً من 2009/4/19.

أما بخصوص تطورات أسعار الفائدة على شهادات الإيداع فيلاحظ ما يلي:

- لم يصدر البنك المركزي شهادات إيداع خلال الفترة المنقضية من العام الحالي، وبذلك بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ثلاثة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 ما نسبته 5.64٪، منخفضاً بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في الإصدار السابق بتاريخ 19 تشرين أول 2008، وبانخفاض قدره 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2007.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٪)

كانون أول			نهاية
2009	2008		2008
4.75	6.25	إعادة الخصم	6.25
4.50	6.00	اتفاقيات إعادة الشراء	6.00
2.50	4.00	نافذة الإيداع	4.00
5.64	5.64	شهادات الإيداع (3 أشهر)	5.64
5.94	5.94	شهادات الإيداع (6 أشهر)	5.94

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- بلغ سعر الفائدة المرجح على آخر إصدار من شهادات الإيداع لأجل ستة أشهر بتاريخ 26 تشرين أول 2008 نحو 5.94٪، مرتفعاً بحوالي 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في الإصدار السابق بتاريخ 19 تشرين أول 2008، ومرتفعاً بحوالي 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2007.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

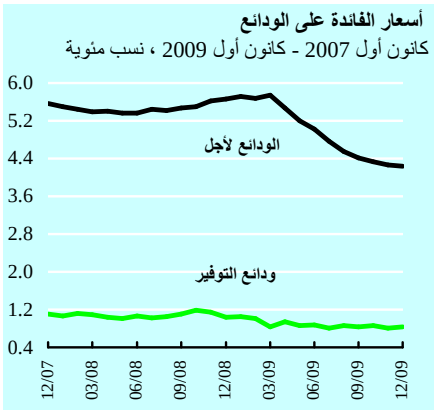

- **الودائع لأجل**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول 2009 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 4.23٪، متراجعاً بذلك بما مقداره 143 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008.

- **ودائع التوفير**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون أول 2009 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.84٪، ليسجل بذلك انخفاضاً مقداره 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008.

- **ودائع تحت الطلب**: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون أول 2009 على مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.67٪، منخفضاً بذلك بمقدار 34 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- **الجاري مدين**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون أول 2009 بمقدار 72 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.03٪، منخفضاً بذلك بمقدار 28 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008.

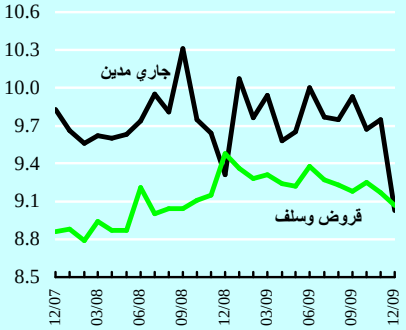

- **الكمبيالات والاسناد المخصومة**: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والاسناد المخصومة في نهاية شهر كانون أول 2009 بمقدار 3 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.17٪، مرتفعاً بذلك بمقدار 28 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008.

أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (٪)

عام 2008		كانون أول 2008	كانون أول 2009	التغير عن نهاية العام السابق/ نقطة أساس
	الودائع			
1.01	تحت الطلب	1.01	0.67	-34
1.04	توفير	1.04	0.84	-20
5.66	لأجل	5.66	4.23	-143
	التسهيلات			
8.89	كمبيالات واسناد مخصومة	8.89	9.17	28
9.48	قروض وسلف	9.48	9.07	-41
9.31	جاري مدين	9.31	9.03	25
8.45	الإقراض لأفضل العملاء	8.45	8.34	-11

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

- **القروض والسلف**: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون أول 2009 بمقدار 10 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.07٪، منخفضاً بذلك بمقدار 41 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008.
- بلغ أدنى **سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء** في نهاية كانون أول 2009 ما نسبته 8.34٪، منخفضاً بمقدار 11 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008.

التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة

- بلغ الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية المنوحة من البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون أول 2009 ما مقداره 13,317.2 مليون دينار، بانخفاض مقداره 61.0 مليون دينار (0.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 353.5 مليون دينار (2.6٪) خلال الشهر المماثل من عام 2008. أما خلال عام 2009 فقد ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية بمقدار 272.9 مليون دينار (2.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2008 بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,748.7 مليون دينار (15.5٪) خلال عام 2008.

- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي خلال عام 2009، فقد ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية المنوحة لقطاع الإنشاءات بمقدار 289.4 مليون دينار (12.6٪)، كما ارتفعت التسهيلات المنوحة لقطاع التجارة العامة بمقدار 297.7 مليون دينار (10.3٪)، وارتفعت التسهيلات المنوحة لكل من قطاعي خدمات النقل والسياحة والفنادق والمطاعم بمقدار 82.7 مليون دينار (22.3٪) و 61.3 مليون دينار (16.7٪) على التوالي، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام 2008. في المقابل سجل رصيد التسهيلات المصنفة تحت بند "أخرى"، والذي يمثل في غالبيته تسهيلات ممنوحة للأفراد، انخفاضاً مقداره 560.6 مليون دينار (14.2٪).

الودائع لدى البنوك المرخصة

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية شهر كانون أول من عام 2009 ما مقداره 20,298.4 مليون دينار، بارتفاع بلغ 197.5 مليون دينار (1.0٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، وذلك مقابل انخفاض بلغ 23.0 مليون دينار (0.1٪) خلال الشهر المماثل من عام 2008. أما خلال عام 2009، فقد بلغ الارتفاع في إجمالي الودائع 2,195.8 مليون دينار (12.1٪) مقارنة مع ارتفاع مقداره 2,114.5 مليون دينار (13.2٪) خلال عام 2008.

- وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام 2009 نتيجة لزيادة كل من ودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,964.7 مليون دينار (13.7٪)، وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 147.3 مليون دينار (7.0٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 71.0 مليون دينار (4.6٪)، بينما انخفضت ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 6.6 مليون دينار (4.8٪) مقارنة بمستوياتها في نهاية عام 2008.

- وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام 2009، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ تركز الارتفاع في بند الودائع بالدينار وبواقع 2,516.5 مليون دينار (18.9٪)، في حين سجّل بند الودائع بالعملات الأجنبية انخفاضاً قدره 320.7 مليون دينار (6.7٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2008.

بورصـــة عمـــان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تراجعاً في أدائها خلال عام 2009 مقارنة بمستواها في نهاية العام السابق، وفيما يلي إيجاز لأبرز ملامح هذا الأداء:

حجـم التـداول:

ارتفع حجم التداول خلال شهر كانون أول 2009 بمقدار 180.9 مليون دينار (38.1٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 655.1 مليون دينار، مقابل انخفاض قدره 364 مليون دينار (42.2٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2009، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 9,665.3 مليون دينار بانخفاض قدره 10,652.7 مليون دينار (52.4٪) عن حجمه المسجل خلال عام 2008.

عـــدد الأسهـــم:

ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول 2009 بواقع 169.7 مليون سهم (47٪) عن مستواه في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 530.4 مليون سهم، بالمقارنة مع انخفاض قدره 87.6 مليون سهم (28.6٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2009، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 6,022.5 مليون سهم بالمقارنة مع 5,442.3 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2008.

الرقم القياسي لأسعار الأسهم:

شهد الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالأسهم الحرة في نهاية شهر كانون أول 2009 انخفاضاً قدره 50 نقطة (1.9٪) عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليصل إلى 2,533.5 نقطة، بالمقارنة مع انخفاض بلغ 8.8 نقطة (0.3٪) في نهاية الشهر المماثل من عام 2008. أما في نهاية عام 2009، فقد انخفض الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 224.9 نقطة (8.2٪) عن مستواه المسجل في نهاية العام السابق، مقابل انخفاض قدره 916.6 نقطة (24.9٪) في نهاية عام 2008. وقد جاء هذا الانخفاض في الرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام 2009 محصلة لانخفاض الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع المالي بمقدار 582.3 نقطة (16.1٪) من جهة، وارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم القطاع الصناعي بمقدار 2.8 نقطة (0.1٪) وقطاع الخدمات بمقدار 82.3 نقطة (4.1٪) من جهة أخرى، وذلك عن مستوياتها في نهاية عام 2008.

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المرجح بالأسهم الحرة وفقاً للقطاع

كانون أول

2009	2008		2008
2,533.5	**2,758.4**	الرقم القياسي العام	**2,758.4**
3,026.8	3,609.1	القطاع المالي	3,609.1
2,738.8	2,736.0	قطاع الصناعة	2,736.0
2,107.9	2,025.6	قطاع الخدمات	2,025.6

المصدر: بورصة عمان.

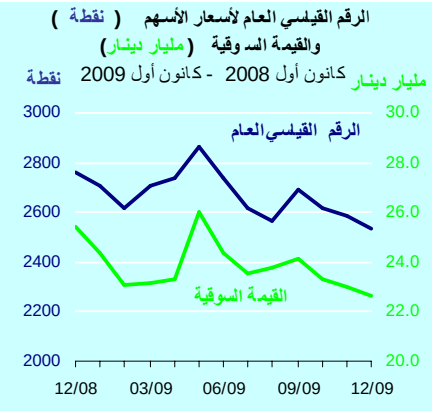

القيمة السوقية للأسهم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر كانون أول 2009 ما مقداره 22.6 مليار دينار، منخفضة بما يقارب 0.4 مليار دينار (2٪) عن

مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع قارب 0.7 مليار دينار (2.9٪) خلال نفس الشهر من عام 2008. أما خلال عام 2009، فقد انخفضت القيمة السوقية بما يقارب 2.8 مليار دينار (11.2٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2008، مقارنة مع انخفاض بنحو 3.8 مليار دينار (13٪) خلال عام 2008.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمّان خلال شهر كانون أول 2009 تدفقاً سالباً بلغ 4.9 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 38.9 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2008، حيث بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون أول 2009 ما قيمته 120.1 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 125.0 مليون دينار. أما خلال عام 2009، فقد سجل صافي استثمار غير الاردنيين في البورصة تدفقاً سالباً قدره 3.8 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب قدره 309.8 مليون دينار خلال عام 2008.

مؤشرات التداول في بورصة عمان

مليون دينار

عام		كانون أول	
2008		2008	2009
20,318.0	حجم التداول	498.2	655.1
82.9	معدل التداول اليومي	33.2	29.8
25,406.3	القيمة السوقية	25,406.3	22,571.1
4,702.3	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	219.2	530.4
309.8	صافي استثمار غير الأردنيين	38.9	(4.9)
4,219.8	مشتريات	122.5	120.1
3,910.0	مبيعات	83.6	125

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار

الخلاصـــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 نمواً حقيقياً نسبته 2.7٪ بأسعار السوق و 3.2٪ بأسعار الأساس بالمقارنة مع نمو نسبته 9.1٪ و 8.9٪ لكل منهما على الترتيب خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.
- أظهر عدد من المؤشرات الجزئية المرتبطة بقطاع الإنشاءات تحسناً ملحوظاً في أدائها خلال عام 2009 مقابل تراجع بعض المؤشرات الأولية المرتبطة بقطاعي التعدين والنقل خلال الفترة المنقضية من عام 2009.
- تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال عام 2009 كاملاً بواقع 0.7٪ مقابل ارتفاع نسبته 13.9٪ خلال عام 2008.
- بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2009 ما مقداره 1,859.0 مليون دينار (منها ما نسبته 39.1٪ استثمارات أجنبية).

تطورات النـاتج المحلـي الإجمـالي (GDP)

وفقاً للتقديرات الأولية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، شهد الاقتصاد الوطني خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 تباطؤاً ملموساً في نموه متأثراً بالأزمة المالية العالمية وتداعياتها السلبية على النمو الاقتصادي الإقليمي والعالمي، فقد **سجل الناتج المحلي الإجمالي**

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق
2007 -2009 نسب مئوية

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2007					
GDP بالأسعار الثابتة	11.2	10.9	7.9	5.9	**8.9**
GDP بالأسعار الجارية	17.5	15.5	16.7	15.2	**16.2**
2008					
GDP بالأسعار الثابتة	8.5	9.1	9.4	4.1	**7.8**
GDP بالأسعار الجارية	23.6	23.9	30.7	20.9	**24.9**
2009					
GDP بالأسعار الثابتة	3.2	2.8	2.1		
GDP بالأسعار الجارية	11.5	8.5	5.7		

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

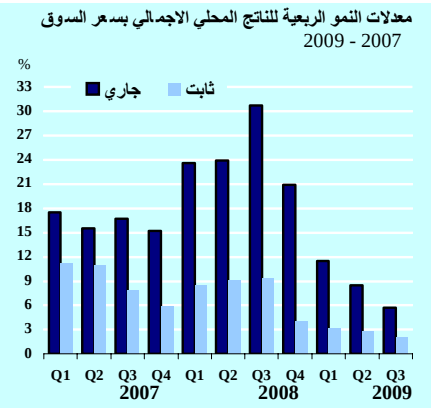

خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.7٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 9.1٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2008. وباستبعاد بند صافي الضرائب على المنتجات، **سجل GDP نمواً بأسعار الأساس الثابتة نسبته 3.2٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 8.9٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008. كما **سجل GDP نمواً بأسعار السوق الجارية نسبته 8.3٪** بالمقارنة مع نمو نسبته 26.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، وذلك نتيجة **لارتفاع المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 بنسبة 5.5٪** مقابل ارتفاع نسبته 15.8٪ خلال نفس الفترة من العام الماضي.

ويعزى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي الحقيقي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 بصورة رئيسية إلى تراجع قيمة الصادرات السلعية الوطنية خلال الفترة قيد البحث بنسبة 20.9٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 39.5٪ خلال نفس الفترة من عام 2008، وكذلك تباطؤ معدل نمو قطاعات الإنتاج الخدمي ليصل إلى 3.0٪ مقابل نمو مرتفع نسبته 9.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.

وبشكل أكثر تفصيلاً، فقد شهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ فمن ناحية، **شهدت بعض القطاعات تحسناً ملحوظاً** أهمها **قطاع الزراعة** و الذي سجل نمواً حقيقياً بلغت نسبته 14.4٪ بالمقارنة مع نمو نسبته

1.1٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، كما سجل قطاع "**منتجو الخدمات الحكومية**" نمواً ملحوظاً بلغت نسبته 7.3٪ مقابل نمو نسبته 3.2٪ خلال نفس الفترة من عام 2008. أما قطاع الإنشاءات، فقد حافظ على نموه القوي المسجل خلال عام 2008 وبواقع 14.4٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 مقابل 16.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.

ومن ناحية أخرى، شهدت بعض القطاعات تباطؤاً في نموها الحقيقي وأهمها قطاعات "الكهرباء والمياه" (3.0٪)، و"تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق" (1.7٪) و"النقل والاتصالات" (5.8٪)، وبالمقارنة مع نمو نسبته 15.1٪ و 12.4٪ و 8.9٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008 على الترتيب.

أما **قطاعا الصناعات الإستخراجية و"خدمات المال والتأمين"** فقد **شهدا تراجعاً ملموساً** بواقع 27.7٪ و 6.8٪ تباعاً مقابل نمو إيجابي نسبته 12.9٪ و 20.5٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008 على الترتيب.

وبالنسبة لبند صافي الضرائب على المنتجات (المحلية والمستوردة)، فقد سجل تراجعاً محدوداً خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 وبواقع 0.6٪ مقابل نمو عالٍ نسبته 10.3٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008، مدفوعاً بتباطؤ حركة النشاط الاقتصادي في المملكة والذي تمخض عنه تراجع حصيلة الضريبة العامة على السلع المحلية والقطاع التجاري، بالإضافة إلى تراجع المستوردات السلعية وما ترتب عليه من انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية.

وعلى صعيد المساهمة في النمو الاقتصادي، فقد انخفضت مساهمة كل من قطاعات الإنتاج السلعي والخدمي في معدل نمو GDP بأسعار الأساس الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2009 لتبلغ 1.2 نقطة مئوية و 2.0 نقطة مئوية مقابل 2.9 نقطة مئوية و 6.0 نقطة مئوية خلال الفترة المماثلة من عام 2008 على الترتيب. كما تراجعت مساهمة بند صافي الضرائب على المنتجات لتبلغ 0.1- نقطة مئوية مقابل 1.6 نقطة مئوية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2008.

أما بالنسبة **لتطورات GDP خلال الربع الثالث من عام 2009 تحديداً، فقد نما GDP بنسبة 2.1٪ و5.7٪ بأسعار السوق الثابتة والجارية** على الترتيب، مقابل نمو نسبته 9.4٪ و 30.7٪ خلال نفس الربع من عام 2008 على الترتيب.

٢ المؤشرات الاقتصادية الجزئية

أظهرت المؤشرات المتوفرة عن الأداء القطاعي خلال الفترة المنقضية من عام 2009 تفاوتاً في أدائها. إذ سجلت مؤشرات الصناعات الإستخراجية وبعض المؤشرات المرتبطة بقطاع النقل تراجعاً ملموساً في أدائها، والمتمثلة في الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية، وعدد المسافرين والكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية، وكميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة. وفي حين أظهر مؤشر عدد المغادرين تباطؤاً واضحاً في أدائه، حافظ مؤشر الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية على معدل نموه بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2008. في المقابل، أظهرت مؤشرات قطاع الإنشاءات (مبيعات الاسمنت في السوق المحلية والمساحات المرخصة للبناء) تحسناً في نموها، علماً بأن هنالك شركتين جديدتين لإنتاج الاسمنت قد دخلتا السوق الأردنية خلال النصف الثاني من العام الحالي.

وتبيّن الجداول التالية حركة هذه المؤشرات القطاعية مصنفة حسب أدائها وفترة توفرها:

نمو متسارع لعدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2008 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني– تشرين أول	
		2008	2009
-4.4	مبيعات الأسمنت في السوق المحلية (لا تتضمن الكميات المستوردة)	-5.5	6.9
		كانون ثاني– تشرين ثاني	
		2008	2009
-16.8	المساحات المرخصة للبناء	-14.6	16.0
		كانون ثاني– كانون أول	
		2008	2009
-7.2	إنتاج الأحماض الكيماوية	-7.2	2.9

ثبات أو تباطؤ عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2008 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – تشرين ثاني	
		2008	2009
0.7	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية	0.8	0.8
		كانون ثاني – كانون أول	
		2008	2009
8.9	عدد المغادرين	8.9	0.5

تراجع عدد من المؤشرات*
نسب مئوية

عام 2008 كاملاً	البنـــــــــــد	كانون ثاني – تشرين ثاني	
		2008	2009
1.4	الرقم القياسي العام لكميات الإنتاج الصناعي	1.8	-2.1
10.9	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الإستخراجية	12.0	-28.7
1.1	الرقم القياسي لإنتاج الكهرباء	3.4	-9.2
-4.7	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-3.3	-17.0
		كانون ثاني– كانون أول	
		2008	2009
7.9	إنتاج الاسمنت	7.9	-4.6
13.1	إنتاج الفوسفات	13.1	-17.8
11.7	إنتاج البوتاس	11.7	-44.0
-5.2	إنتاج الأسمدة	-5.2	-8.5
-1.9	إنتاج المنتجات البترولية	-1.9	-3.6
15.0	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	15.0	-1.0
4.1	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	4.1	-27.5

* : احتسبت استناداً إلى البيانات المستقاة من المصادر التالية:
- البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.
- شركات الاسمنت في الأردن.
- الملكية الأردنية.

r حجم الإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار

- وفقاً لآخر البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الإستثمار، بلغ الحجم الكلي للإستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الإستثمار خلال عام 2009 بأكمله ما مقداره 1,859.0 مليون دينار بالمقارنة مع 2,268.0 مليون دينار خلال عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي الاستثمارات المستفيدة من القانون خلال عام 2009 بأكمله رغم انخفاضها بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية لا تزال أعلى من المتوسط السنوي المسجل خلال الفترة (2004 - 2008).
- وتجدر الإشارة إلى أن مؤشر إجمالي الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار يتضمن استثمارات لمشاريع لا تقع ضمن القطاعات المنصوص عليها في القانون وبواقع 38.0 مليون دينار في عام 2009 وذلك استناداً إلى أحكام المادة (5/أ) منه والتي تجيز لمجلس الوزراء بناء على تنسيب من وزيري "الصناعة والتجارة" والمالية منح أي مشروع سواءً أكان ضمن القطاعات المعفاة أو لم يكن ضمنها أي إعفاءات من الرسوم والضرائب المقررة بموجب أحكام هذا القانون أو أي إعفاءات أو مزايا إضافية.
- وعلى صعيد توزيع الاستثمارات الكلية حسب الجنسية، تشير آخر البيانات المتاحة إلى أن حصة الاستثمارات الأجنبية قد ارتفعت لتصل إلى 39.1٪ من الحجم الكلي للاستثمارات المستفيدة في عام 2009 بأكمله مقابل 34.7٪ في عام 2008. وفيما يتعلق بتوزيع الإستثمارات على القطاعات المنصوص عليها في القانون، يلاحظ بأن **قطاع الصناعة، والذي يُعد من أهم القطاعات المولدة للدخل والموظفة للعمالة، قد ارتفعت حصته من الحجم الكلي للإستثمارات لتبلغ 79.2٪ (1,442.0 مليون دينار) خلال عام 2009**، تلاه قطاع الفنادق وبنسبة بلغت (9.3٪)، ثم قطاع النقل بنسبة (3.9٪) والمستشفيات (3.5٪)، والزراعة (2.2٪) وأخيراً قطاع "مدن التسلية والترويح السياحي" (1.9٪).
- تجدر الإشارة في هذا المجال إلى أن طبيعة وتغطية مؤشر الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار تختلف عن تلك الخاصة بإحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات. فالمؤشر الأول يقيس حجم الاستثمارات المخطط تنفيذها من قبل المستثمرين المحليين والأجانب في عدد من القطاعات الاقتصادية المستهدفة وفقاً لقانون تشجيع الاستثمار، في حين تقيس إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر حجم التدفقات الرأسمالية الفعلية والواردة من العالم الخارجي في مختلف القطاعات، بما فيها قطاع العقار.

٢ الأسعـــار

بالمقارنة مع المستويات المرتفعة والقياسية التي سجلتها أسعار المستهلك في عام 2008، تراجع المستوى العام للأسعار، مقاساً بمتوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، **خلال عام 2009 بأكمله بنسبة 0.7٪ مقابل ارتفاع نسبته 13.9٪ خلال عام 2008**. ويعزى هذا التراجع في متوسط أسعار المستهلك، بشكل رئيسي، إلى الانخفاض الملموس في أسعار المستوردات وبنسبة بلغت 15.3٪ خلال الشهور العشرة الأولى من عام 2009 **بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2008**، خصوصاً أسعار "النفط الخام والمشتقات النفطية" التي تراجعت بنسبة بلغت 41٪، الأمر الذي يعكس انحسار الضغوط التضخمية الخارجية متأثرة بتداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

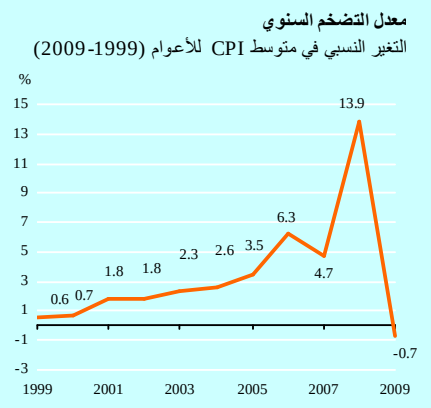

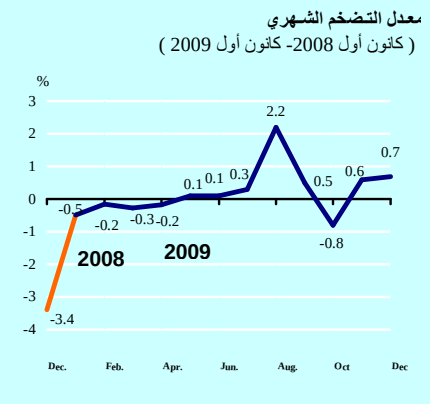

وفي المقابل، **ارتفعت أسعار المستهلك خلال شهر كانون أول من عام 2009 مقارنة بالشهر الذي سبقه بنسبة 0.7٪**. ومن أبرز البنود التي ساهمت في هذا الارتفاع كل من الإيجارات و"الوقود والإنارة" والنقل بالإضافة إلى عدد من المواد الغذائية.

وعلى صعيد تطورات أسعار المجموعات المكونة لسلة CPI خلال عام 2009 بأكمله بالمقارنة مع عام 2008، **نورد فيما يلي عرضاً موجزاً لهذه التطورات:**

- **مجموعة المواد الغذائية** (ذات الوزن الأكبر في سلة CPI (36.65٪)): **سجلت أسعار هذه المجموعة الهامة تضخماً موجباً بلغت نسبته 1.7٪ خلال عام 2009، وذلك على عكس اتجاه الرقم القياسي العام. وبالمقارنة مع عام 2008، تباطأ معدل نمو أسعار** هذه المجموعة خلال عام 2009 بشكل واضح (1.7٪ بالمقارنة مع 18.4٪ خلال عام 2008) نتيجة لتأثره بالانخفاض العالمي لأسعار المواد الغذائية. **وقد ساهمت هذه المجموعة بمقدار 0.6 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال عام 2009.** وقد جاء نمو أسعار هذه المجموعة نتيجة لزيادة أسعار العديد من البنود المكونة لها وخصوصاً "الحبوب ومنتجاتها" التي ارتفعت أسعارها بنسبة 10.4٪، وكذلك "السكر ومنتجاته" بنسبة 6.7٪، والتوابل (6.5٪)، و"اللحوم والدواجن" (5.2٪)، و"البقول الجافة والمعلبة" (3.7٪). وفي المقابل، انخفضت أسعار بنود أخرى أهمها بندي الخضروات والفواكه وبنسبة 5.8٪ لكل منهما، وكذلك بند "الألبان ومنتجاتها والبيض" وبنسبة 2.9٪.

- **مجموعة "الملابس والأحذية"** (ذات الوزن الأقل في سلة CPI (4.95٪)): ارتفعت أسعار هذه المجموعة خلال عام 2009 بنسبة 5.8٪ في المتوسط بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 7.4٪ خلال عام 2008، **مساهمة بذلك بمقدار 0.3 نقطة مئوية في معدل التضخم المسجل خلال عام 2009.** وقد تأثرت أسعار هذه المجموعة بتباطؤ نمو أسعار الملابس والذي هبط معدله إلى 5.1٪ بالمقارنة مع 7.5٪ خلال عام 2008. وفي المقابل، ارتفعت أسعار الأحذية بنسبة 8.7٪ بالمقارنة مع ارتفاع أقل نسبته 6.9٪ خلال عام 2008.

- **مجموعة المساكن** (وتشكل 26.78٪ من سلة CPI): **تراجعت أسعار** هذه المجموعة خلال عام 2009 بنسبة 1.7٪ بالمقارنة مع ارتفاع واضح نسبته 13.5٪ خلال عام 2008، مما **ساهم في تراجع معدل التضخم المسجل خلال عام 2009 بمقدار 0.4 نقطة مئوية.** ويعزى تراجع أسعار هذه المجموعة بصورة رئيسية إلى هبوط الرقم القياسي لأسعار بند "الوقود والإنارة" بنسبة كبيرة بلغت 11.1٪ بالمقارنة مع ارتفاع قياسي نسبته 48.4٪ خلال عام 2008 وذلك لتأثره بصورة مباشرة بتراجع أسعار المشتقات النفطية في السوق المحلية **مقارنة بمستوياتها خلال عام 2008.** وفي المقابل، سجلت البنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها بنسب متفاوتة تراوحت ما بين (1.6٪) لبند الإيجارات و (7.0٪) لبند مواد النظافة المنزلية، علماً بأن أسعار هذه البنود قد شهدت عموماً تباطؤاً في نموها بالمقارنة مع عام 2008.

- **مجموعة "السلع والخدمات الأخرى"** (وتشكل 31.62٪ من سلة CPI): **تراجعت أسعار** هذه المجموعة خلال عام 2009 بنسبة 4.0٪ مقابل ارتفاع واضح نسبته 9.8٪ خلال عام 2008. **وقد ساهم هذا التراجع في خفض معدل التضخم المسجل خلال عام 2009 بمقدار 1.2 نقطة مئوية.** ويأتي انخفاض أسعار مجموعة السلع والخدمات الأخرى نتيجة رئيسية لتراجع أسعار بند النقل، الذي يُعد المكون الرئيس في هذه المجموعة، بنسبة 13.9٪ مقابل ارتفاع كبير نسبته 20.4٪ خلال عام 2008 متأثراً بتراجع أسعار المشتقات النفطية. كما انخفضت أسعار بندي "العناية الطبية" والاتصالات بنسبة 2.3٪ و 0.5٪ على الترتيب. ومن ناحية أخرى، شهدت بعض البنود تباطؤاً في نمو أسعارها منها بند "العناية الشخصية" (3.0٪) وبند "الثقافة والترفيه" (1.8٪) بالمقارنة مع عام 2008. وفي المقابل، ارتفع الرقم القياسي لأسعار بند التعليم بنسبة 6.7٪ مقابل 5.5٪ خلال عام 2008.

ثالثاً : المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 عجزاً مالياً، بعد المساعدات الخارجية، مقداره 972.9 مليون دينار، وفي حال استثناء المساعدات الخارجية البالغة 230.0 مليون دينار يرتفع عجز الموازنة العامة ليصل إلى 1,202.9 مليون دينار.
- ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 1,336.0 مليون دينار ليبلغ 7,090.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP).
- ارتفع صافي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 999.0 مليون دينار ليبلغ 5,910.0 مليون دينار (36.4٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 100.8 مليون دينار ليبلغ 3,741.0 مليون دينار (23.1٪ من GDP).

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2008:-

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (متضمنةً المساعدات الخارجية) في شهر تشرين ثاني 2009 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2008 بمقدار 14.7 مليون دينار أو ما نسبته 4.0٪ لتصل إلى 379.9 مليون دينار. في المقابل، انخفضت الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 مقارنة مع نفس الفترة من عام 2008 بمقدار 557.4 مليون دينار أو ما نسبته 12.1٪ لتصل إلى 4,045.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع كل من الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بمقدار 230.3 مليون دينار و 327.1 مليون دينار على التوالي. ويشار إلى أنه في حال استثناء عوائد بيع الأرض في العقبة من حصيلة الإيرادات المحلية المتحققة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2008 فإن الإيرادات العامة خلال الفترة ذاتها من عام 2009 تسجل تراجعاً نسبته 4.8٪ فحسب.

أبرز بنود الموازنة العامة خلال شهر تشرين ثاني والشهور الأحد عشر من عام 2009 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2008

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	تشرين ثاني		معدل	كانون ثاني – تشرين ثاني		معدل
	2008	2009	النمو (٪)	2008	2009	النمو (٪)
إجمالي الإيرادات والمساعدات الخارجية	**365.2**	**379.9**	**4.0™**	**4,603.2**	**4,045.8**	**-12.1**
الإيرادات المحلية، منها	301.1™	294.4™	-2.2	*4,046.1	3,815.8	-5.7
الإيرادات الضريبية، منها	203.7	214.0™	5.1™	2,565.7	2,658.7	3.6
ضريبة المبيعات	136.4	141.3™	3.6™	1,541.8	1,538.5	-0.2
الإيرادات الأخرى، منها	95.8	78.5™	-18.1™	*1,461.4	1,138.6	-22.1
رسوم تسجيل الأراضي	14.3	9.9™	-30.8	204.4	127	-37.9
المساعدات الخارجية	64.1	85.5™	33.4	557.1	230	-58.7
إجمالي الإنفاق	**449.8**	**462.6**	**2.8**	**4,833.2**	**5,018.7**	**3.8**
العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات	**-84.6**	**-82.7™**		***-230**	**-972.9**	

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

* : تتضمن مبلغ (354.5) مليون دينار إيرادات غير متكررة والتي تمثل بيع أرض في العقبة، ولدى استثناؤه فإن الموازنة للفترة المشار إليها من عام 2008 تسجل عجزاً مالياً مقداره 584.5 مليون دينار.

t الإيرادات المحلية

انخفضت الإيرادات المحلية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 230.3 مليون دينار أو ما نسبته 5.7٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2008 لتصل إلى 3,815.8 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلةً لارتفاع الإيرادات الضريبية بمقدار 93.0 مليون دينار من ناحية وانخفاض كلاً من حصيلة الإيرادات الأخرى بمقدار 322.8 مليون دينار والاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.5 مليون دينار من ناحية أخرى. **ولدى استثناء الإيرادات غير المتكررة (عوائد بيع أرض العقبة) من حصيلة الإيرادات المختلفة في عام 2008 فإن أداء الموازنة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 يظهر نمواً في الإيرادات المحلية نسبته 3.4٪.**

➢ الإيرادات الضريبية

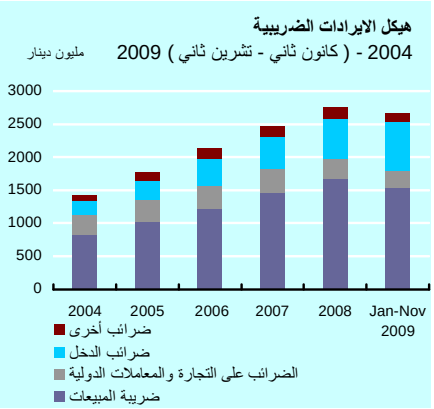

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 93.0 مليون دينار أو ما نسبته 3.6٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2008 لتصل إلى 2,658.7 مليون دينار مشكلة بذلك ما نسبته 69.7٪ من إجمالي الإيرادات المحلية. وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل رئيس، محصلة للتطورات التالية:

- **ارتفاع حصيلة الضرائب على الدخل والأرباح** بنسبة 26.9٪ لتصل إلى 727.8 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى ارتفاع ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 109.7 مليون دينار، وارتفاع حصيلة ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 44.5 مليون دينار. وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 77.7٪ من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 565.3 مليون دينار (منها 269.2 مليون دينار من دخل البنوك والشركات المالية). **ويذكر بأن الارتفاع الكبير الذي سجله بند الضرائب على الدخل والأرباح عام 2009 قد جاء مدفوعاً بالنمو الاقتصادي القوي المسجل في عام 2008.**

- **انخفاض طفيف في حصيلة الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات** بمقدار 3.3 مليون دينار أو ما نسبته 0.2٪ لتبلغ 1,538.5 مليون دينار. ويعزى الانخفاض في حصيلة ضريبة المبيعات إلى تراجع ضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 82.6 مليون دينار وضريبة المبيعات على القطاع التجاري بواقع 18.6 مليون دينار. وبالمقابل، ارتفعت حصيلة كل من ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 13.0 مليون دينار وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 84.9 مليون دينار. ويُشار إلى أن الحصيلة الفعلية للضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات خلال الشهور

الأحد عشر الأولى من عام 2009 قد سجلت ما نسبته 74.3٪ من المستوى المستهدف لها في قانون الموازنة العامة، مما يعني تأثرها بشكل ملموس بالتباطؤ الحاصل في نمو القطاعات الانتاجية ولاسيما قطاع الصناعات التحويلية وقطاع تجارة الجملة والتجزئة، وذلك تحت تأثير تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

- **انخفاض حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية** بمقدار 19.7 مليون دينار أو ما نسبته 6.9٪ لتصل إلى 264.3 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة لتراجع حصيلة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 17.1 مليون دينار لتصل إلى 246.1 مليون دينار وتراجع ضريبة المغادرين بمقدار 2.6 مليون دينار. ويعزى انخفاض الرسوم الجمركية بصورة رئيسية إلى تراجع قيمة المستوردات خلال الفترة المتاحة من عام 2009 من جهة، وإعفاء مجموعة من مدخلات الإنتاج الصناعي وبعض السلع الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية في عام 2008 من جهة أخرى.

≫ الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

انخفضت "الإيرادات الأخرى" بشكل ملحوظ خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 322.8 مليون دينار أو ما نسبته 22.1٪ لتصل إلى 1,138.6 مليون دينار. **ويعزى هذا التراجع بشكل أساس إلى وجود ايرادات غير متكررة خلال الفترة المقابلة من عام 2008 تولدت جرّاء بيع أرض في العقبة وتم توريد حصيلتها البالغة 354.5 مليون دينار إلى حساب الخزينة العام**، الأمر الذي يفسر التراجع الملحوظ في البند الفرعي ضمن "الايرادات الأخرى" والمسمى "الايرادات المختلفة" وبنسبة 50.5٪. كما انخفضت حصيلة ايرادات بيع السلع والخدمات بنسبة 8.5٪ لتبلغ 551.2 مليون دينار، من بينها رسوم تسجيل الأراضي التي انخفضت بمقدار 77.4 مليون دينار لتسجل 127.0 مليون دينار خلال الفترة ذاتها. وفي المقابل، ارتفعت حصيلة إيرادات دخل الملكية بنسبة 19.9٪ لتبلغ 276.4 مليون دينار، حيث تشمل هذه الإيرادات كل من فوائد القروض المستردة والفوائض المالية للوحدات الحكومية المستقلة وفوائد عوائد التخاصية.

➢ الاقتطاعات التقاعدية

انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عـام 2009 بمقدار 0.5 مليون دينار لتصل إلى 18.5 مليون دينار.

t المساعدات الخارجية

انخفضت المساعدات الخارجية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 327.1 مليون دينار لتبلغ 230.0 مليون دينار.

n إجمالي الإنفاق

ارتفعت النفقات العامة في شهر تشرين ثاني 2009 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2008 بمقدار 12.8 مليون دينار أو ما نسبته 2.8٪ لتصل إلى 462.6 مليون دينار. كما شهدت النفقات العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 ارتفاعاً مقداره 185.5 مليون دينار أو ما نسبته 3.8٪ لتبلغ 5,018.7 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لنمو النفقات الرأسمالية بنسبة 23.2٪ وتراجع طفيف في النفقات الجارية بنسبة 0.1٪.

t النفقات الجارية

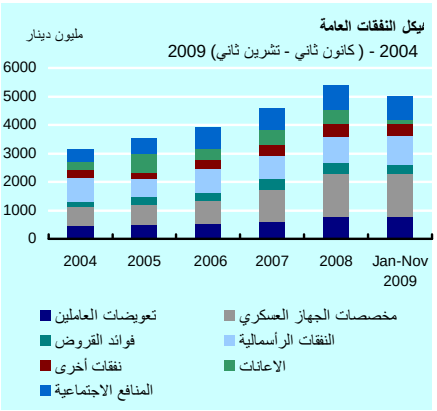

انخفضت النفقات الجارية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 5.6 مليون دينار أو ما نسبته 0.1٪ لتصل إلى 4,002.2 مليون دينار. وقد تأثر هذا الانخفاض بالتراجع الكبير في بند الإعانات والدعم بواقع 244.5 مليون دينار نتيجة لتراجع أسعار السلع عالمياً. وفي المقابل، شهدت معظم بنود الإنفاق الجاري الأخرى ارتفاعاً في حصيلتها، حيث ارتفعت حصيلة المنافع الاجتماعية بمقدار 32.9 مليون

دينار لتصل إلى 838.0 مليون دينار، نتيجة لارتفاع كل من بند المساعدات الاجتماعية بمقدار 5.6 مليون دينار وبند التقاعد والتعويضات بمقدار 27.3 مليون دينار. كما ارتفعت مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 119.9 مليون دينار لتبلغ 1,513.6 مليون دينار وكذلك تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 61.3 مليون دينار لتصل إلى 759.9 مليون دينار وذلك نتيجة للزيادة التي طرأت على رواتب العاملين والمتقاعدين في الجهازين المدني والعسكري في إطار تنفيذ شبكة الأمان الاجتماعي بالإضافة إلى النمو الطبيعي لهذين البندين. كما شهدت نفقات جارية أخرى من أهمها استخدام السلع والخدمات وبند فوائد القروض ارتفاعاً بمقدار 19.3 مليون دينار و 5.7 مليون دينار على التوالي.

- **النفقات الرأسمالية**

ارتفعت النفقات الرأسمالية خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 بمقدار 191.1 مليون دينار مقارنة بنفس الفترة من عام 2008 لتصل إلى 1,016.5 مليون دينار، وبنسبة انجاز لم تتجاوز 74.5٪ عن المستوى المقدّر لها في قانون الموازنة العامة.

العجز/ الوفر المالي

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 عجزاً مالياً، بعد المساعدات، بلغ 972.9 مليون دينار** مقارنة بعجز مالي مقداره 230.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008، **ويذكر بأن العجز المعتدل والمسجل خلال الفترة قيد البحث من عام 2008 يتضمن إيرادات غير متكررة جرّاء بيع أرض في العقبة وبقيمة 354.5 مليون دينار، وفي حال استثناء هذه الإيرادات تسجل الموازنة خلال الفترة ذاتها من عام 2008 عجزاً مالياً مقداره 584.5 مليون دينار.**

- **سجّلت الموازنة العامة خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 عجزاً أولياً،** وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، **بلغ مقداره 631.9 مليون دينار** مقابل وفر مقداره 105.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2008.

٢ الدين العام

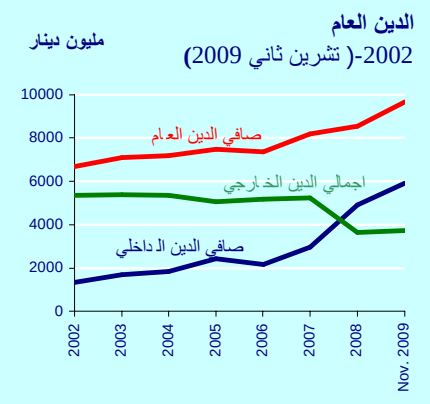

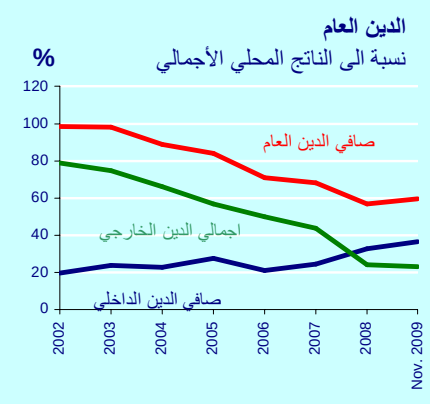

n **ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي للحكومة المركزية (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة)** في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 1,336.0 مليون دينار ليبلغ 7,090.0 مليون دينار (43.7٪ من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع، بشكل أساس، محصلة لزيادة رصيد سندات وأذونات الخزينة ضمن الموازنة بمقدار 1,329.0 مليون دينار ليصل إلى 5,753.0 مليون دينار أو 81.1٪ من إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية شهر تشرين ثاني 2009 من جهة، وانخفاض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية ضمن الموازنة بمقدار 80.0 مليون دينار ليصل إلى 992 مليون دينار في نهاية شهر تشرين ثاني 2009، من جهة أخرى. ويذكر بأن البند الأخير يتضمن سندات تسوية حساب الخزينة.

n **سجّل صافي الدين العام الداخلي للحكومة المركزية** (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) **في نهاية تشرين ثاني 2009 ارتفاعاً** مقداره 999.0 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2008 ليبلغ 5,910.0 مليون دينار

(36.4٪ من GDP). وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي بمقدار 1,336.0 مليون دينار من جهة، وارتفاع قيمة ودائع الحكومة والمؤسسات المستقلة لدى الجهاز المصرفي عن رصيدها في نهاية عام 2008 بمقدار 337.0 مليون دينار، من جهة أخرى.

- **ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول)** في نهاية تشرين ثاني 2009 عن مستواه في نهاية عام 2008 بمقدار 100.8 مليون دينار ليبلغ 3,741.0 مليون دينار (23.1٪ من GDP). ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 30.1٪ من إجمالي رصيد الدين العام الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 12.0٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 28.7٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 18.9٪.

- **ارتفع صافي الدين العام (الداخلي والخارجي)** في نهاية تشرين ثاني 2009 بمقدار 1,099.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2008 ليصل إلى 9,651.0 مليون دينار (59.5٪ من GDP) مقابل 8,551.2 مليون دينار (56.8٪ من GDP) في نهاية عام 2008، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع نسبة صافي الدين العام إلى الناتج بمقدار 2.7 نقطة مئوية. ويذكر أن القانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته لسنة 2008 قد حدّد سقوفاً جديدة للدين العام بحيث لا يتجاوز صافي رصيد الدين العام الداخلي والرصيد القائم للدين الخارجي ما نسبته 40٪ من GDP لكل منهما و 60٪ من GDP لمجموع الرصيدين.

- **بلغت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) على الأساس النقدي** خلال الشهور الأحد عشر الأولى من عام 2009 ما مقداره 336.4 مليون دينار (منها 88.8 مليون دينار فوائد) مقابل 1,904.3 مليون دينار (منها 128.6 مليون دينار فوائد) خلال نفس الفترة من عام 2008. ويذكر أن الارتفاع الذي شهدته التسديدات المدفوعة خلال الفترة المشار إليها من عام 2008 يعود إلى تنفيذ عملية إعادة الشراء المبكر للقروض التصديرية مع الدول الأعضاء في نادي باريس.

r الإجراءات الماليـــة والسعرية

t رفع أسعار المشتقات النفطية في 14 كانون ثاني 2010، وتثبيت سعر أسطوانة الغاز، وذلك على النحو التالي:-

المـــــادة	الوحدة	2009	2010	التغير ٪
		كانون أول	كانون ثاني	
زيت الوقود للصناعة	دينار/طن	370.3	379.1	2.4
زيت الوقود للبواخر	دينار/طن	370.3	379.1	2.4
زيت وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/لتر	423	431	1.9
زيت وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/لتر	428	436	1.9
زيت وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/لتر	443	451	1.8
الإسفلت	دينار/طن	397.9	407.2	2.3
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/لتر	485	500	3.1
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/لتر	575	600	4.3
السولار	فلس/لتر	445	455	2.2
الكاز	فلس/لتر	445	455	2.2
اسطوانة الغاز (سعة 12.5 كغم)	دينار/اسطوانة	6.5	6.5	0.0

r لتنشيط قطاع العقار في المملكة، قرر مجلس الوزراء تمديد اعفاء رسوم نقل ملكية العقار حتى نهاية عام 2010 وذلك بإعفاء الشقق التي لا تزيد مساحتها عن 120 متراً مربعاً من الرسوم بشكل كامل وإعفاء أول 120 متراً مربعاً من الشقق التي لا تزيد مساحتها عن 300 متر مربع، وتخفيض رسوم نقل ملكية العقارات 2.5٪ كما تم خصم 50٪ من رسوم بيع الأراضي (كانون أول 2009).

r قرر مجلس الوزراء تمديد قرار تخفيض ضريبة المبيعات على خدمات الإيواء الفندقية إلى (8٪) بدلاً من (14٪) حتى نهاية عام 2010، وذلك لتنشيط قطاع السياحة ومساعدته على تجاوز آثار الأزمة المالية العالمية (كانون أول 2009).

- تخفيض حد التسجيل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات المفروضة على القطاع التجاري إلى 50 ألف دينار مقابل 75 ألف دينار سابقاً، وذلك اعتباراً من مطلع عام 2010 (كانون ثاني 2010).

- **في ضوء أحكام قانون ضريبة الدخل المؤقت رقم (28) لسنة 2009، تم إقرار ما يلي:-**

  - إلغاء ضريبة نسبتها 10٪ على أموال المستثمرين الأجانب لغايات تحويلها إلى الخارج اعتباراً من مطلع هذا العام (كانون أول 2009).

  - إلغاء ضريبة الدخل المقطوعة بأنواعها والتي كانت مطبقة على عدة قطاعات من ضمنها قطاع المقاولات والإسكان والمكاتب الهندسية (كانون ثاني 2010).

- **في ضوء أحكام القانون المؤقت للقانون المعدل لضريبة المبيعات رقم (29) لسنة 2009، فقد تم إقرار ما يلي:-**

  - إلغاء الرسوم والضرائب المفروضة على المبيعات بموجب قانون الضريبة الإضافية، وكذلك إلغاء قانون ضريبة المواشي وقانون دعم مكافحة أمراض النقص في المناعة المكتسبة والسل والملاريا.

  - إلغاء أحكام المادة (48) من قانون البلديات رقم (14) لسنة 2007 والتي تتضمن اقتطاع رسوم بنسبة 6٪ على المشتقات النفطية لمصلحة البلديات وضمّها إلى قانون ضريبة المبيعات الخاصة وبنفس النسبة.

  - إلغاء أحكام قانون الضريبة الإضافية التي تتضمن فرض ضريبة على التذاكر إضافة لضريبة المغادرة براً وبحراً خارج المملكة. وفي المقابل، تم فرض ضريبة خاصة بمبلغ 30 دينار على تذاكر السفر بالجو إلى خارج المملكة.

- إلغاء الضرائب الإضافية المفروضة على المعاملات الحكومية اعتباراً من مطلع العام الحالي والتي تتضمن الآتي:-
  - الضريبة الإضافية البالغة (10٪) من الرسوم المستحقة على معاملات التسجيل والإفراز والبيع والهبة والرهن وفك الحجز والتخلي في دائرة الأراضي والمساحة.
  - الضريبة الإضافية البالغة (10٪) من الرسوم المستحقة على جميع المعاملات الجارية في المحاكم النظامية والشرعية.
  - الضريبة الإضافية البالغة (10٪) من الرسوم المستحقة على رخص المهن والحرف والصناعات والإنشاءات.
  - الضريبة الإضافية المفروضة على عقود الزواج والبالغة خمسة دنانير.
- إلغاء ضريبة الثقافة والبالغة (1٪) من قيمة الإعلانات في الصحف ومحطات الإذاعة والتلفزيون اعتباراً من مطلع العام الحالي (كانون ثاني 2010).

المنح والقروض والاتفاقيات الأخرى

- توقيع اتفاقية قرض ميسر مع البنك الدولي بقيمة 60 مليون دولار أمريكي وذلك لتمويل جزء من مشروع تطوير التعليم نحو الاقتصاد المعرفي / المرحلة الثانية (كانون أول 2009).

رابعاً : القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- تراجعت **الصادرات الكلية** (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعـاد تصديره) خلال شهر تشرين ثاني 2009 بنسبة 31.4٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2008 لتبلغ 313.3 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 فقد انخفضت الصادرات الكلية بما نسبته 21.0٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق ولتبلغ 4,098.4 مليون دينار.
- تراجعت **المستوردات** خلال شهر تشرين ثاني 2009 بنسبة 2.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2008 لتبلغ 891.8 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 19.3٪ مقارنة مع ذات الفترة من العام السابق ولتبلغ 9,077.6 مليون دينار.
- وتبعا لما تقدم، شهد **العجز في الميزان التجاري** (الصادرات الكليـــة مطروحاً منها المستـوردات) خلال شهر تشرين ثاني 2009 ارتفاعاً نسبته 26.8٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2008 ليبلغ 578.5 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 فقد سجل العجز في الميزان التجاري انخفاضاً نسبته 17.9٪ ليصل إلى 4,979.2 مليون دينار.
- وفقاً للبيانات الأولية، انخفضت **مقبوضات بند السفر** خلال شهر كانون أول لعام 2009 بنسبة 5.5٪ لتبلغ 163.7 مليون دينار، كما انخفضت مدفوعات هذا البند بنسبة 14.6٪ لتبلغ 52.6 مليون دينار. أما خلال عام 2009 فقد انخفضت مقبوضات بند السفر بنسبة 1.2٪ لتبلغ 2,063.4 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات بند السفر بنسبة 6.1٪ لتبلغ 755.4 مليون دينار.
- وفقا للبيانات الأولية، ارتفع **إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج** خلال شهر كانون أول لعام 2009 بنسبة 0.5٪ ليبلغ 215.7 مليون دينار. أما خلال عام 2009 فقد تراجع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 5.2٪ ليبلغ 2,553.8 مليون دينار.
- سجّل **الحساب الجاري لميزان المدفوعات** خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 عجزاً مقداره 836.4 مليون دينار (6.9٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,480.1 مليون دينار (13.2٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

- شهدت الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 صافي تدفق **استثمارات أجنبية مباشرة** إلى المملكة قيمتها 623.3 مليون دينار مقارنة مع 1,270.8 مليون دينار لنفس الفترة من العام السابق.

- سجل **صافي وضع الاستثمار الدولي** في نهاية عام 2008 انخفاضاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج بمقدار 1,970.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليبلغ 13,088.2 مليون دينار.

التجارة الخارجية

في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 839.6 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 2,173.4 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 انخفاضاً مقداره 3,013.0 مليون دينار ليبلغ 12,309.6 مليون دينار مقارنة مع 15,322.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

أهم التطورات لمؤشرات التجارة الخارجية
بالمليون دينار

	كانون ثاني – تشرين ثاني			
	2008	معدل التغير (٪) 2008/2007	2009 القيمة	معدل التغير (٪) 2009/2008
التجارة الخارجية	15,322.6	31.2	12,309.6	-19.7
الصادرات الكلية	5,187.4	40.6	4,098.4	-21.0
الصادرات الوطنية	4,071.6	40.1	3,232.0	-20.6
المعاد تصديره	1,115.8	42.7	866.4	-22.4
المستوردات	11,251.0	28.2	9,077.6	-19.3
الميزان التجاري	-6,063.6	19.2	-4,979.2	-17.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أهم الشركاء التجاريين للأردن خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2008
بالمليون دينار

	2008	2009	معدل النمو (٪)
في مجال الصادرات			
الولايات المتحدة الأميركية	677.6	563.2	-16.9
العراق	517.6	552.4	6.7
الهند	846.0	464.2	-45.1
السعودية	314.5	330.9	5.2
سوريا	153.3	133.6	-12.9
الإمارات	146.5	125.0	-14.7
لبنان	82.2	109.3	33.0
في مجال المستوردات			
السعودية	2,445.9	1,606.5	-34.3
الصين	1,162.9	978.0	-15.9
الولايات المتحدة الأميركية	506.6	634.2	25.2
مصر	500.3	556.0	11.1
المانيا	673.8	555.5	-17.6
كوريا الجنوبية	389.3	357.1	-8.3
اليابان	326.7	330.8	1.3
ايطاليا	348.6	313.7	-10.0
فرنسا	275.5	298.8	8.5

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

n الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 تراجعاً نسبته 21.0٪ لتصل إلى 4,098.4 مليون دينار، مقارنة مع نمو نسبته 40.6٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2008. وجاء هذا التراجع نتيجة لانخفاض الصادرات الوطنية بنسبة 20.6٪ لتصل إلى 3,232.0 مليون دينار، وانخفاض السلع المعاد تصديرها بنسبة 22.4٪ لتصل إلى 866.4 مليون دينار.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عامي 2008 و 2009، بالمليون دينار

	2008	2009	معدل النمو (٪)
إجمالي الصادرات الوطنية	**4,071.6**	**3,232.0**	**-20.6**
الملابس	**660.1**	**540.6**	**-18.1**
الولايات المتحدة الأميركية	614.1	501.5	-18.3
البوتاس	**461.3**	**301.3**	**-34.7**
الهند	184.0	206.1™	12.0
أندونيسيا	26.6	24.5	-7.9
الصين	54.3	17.7	-67.4
منتجات دوائية وصيدلية	**318.8**	**286.9**	**-10.0**
السعودية	85.1	84.3	-0.9
الجزائر	67.0	41.1	-38.7
السودان	27.7	27.0	-2.5
لبنان	20.1	19.0	-5.5
الفوسفات	**329.9**	**245.7**	**-25.5**
الهند	185.9	126.6	-31.9
أندونيسيا	54.1	66.5	22.9
اليابان	26.0	17.3	-33.5
الخضروات	**260.5**	**244.3**	**-6.2**
العراق	65.9	58.9	-10.6
سوريا	45.1	50.7	12.4
الامارات	43.5	38.7	-11.0
الأسمدة	**420.3**	**219.5**	**-47.8**
الهند	329.2	105.6	-67.9
اليابان	54.6	64.2	17.6
العراق	2.3	13.0	465.2
الآلات ومعدات النقل	**222.8**	**187.3**	**-15.9**
السعودية	58.4	60.2	3.1
العراق	50.2	57.1	13.7
سوريا	13.5	10.5	-22.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

وبتفحـص أبرز تطـورات الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2008، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض صادرات المملكة من **الملابس** بمقدار 119.5 مليون دينار (18.1٪) لتصل إلى 540.6 مليون دينار، مقارنة مع 660.1 مليون دينار خلال الفترة المقابلة من عام 2008. وبذلك، ارتفعت الأهمية النسبية لصادرات الملابس من إجمالي الصادرات الوطنية بمقدار 0.5 نقطة مئوية لتبلغ 16.7٪ خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009. واستحوذت السوق الأميركية على ما نسبته 92.8٪ من إجمالي صادرات المملكة من الملابس.

- انخفاض الصادرات من **البوتاس** بمقدار 160.0 مليون دينار (34.7٪) لتصل إلى 301.3 مليون دينار، مقارنة مع 461.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لارتفاع أسعار البوتاس بنسبة 15.7٪، وتراجع الكمية المصدرة بنسبة 43.5٪. وقد شكلـــت الصادرات المتجهة إلى الهند وأندونيسيا والصين ما نسبته 82.4٪ من إجمالي صادرات البوتاس.

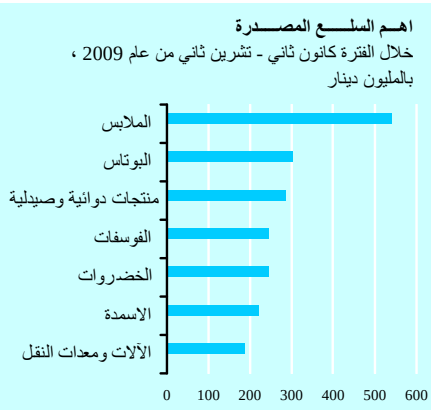

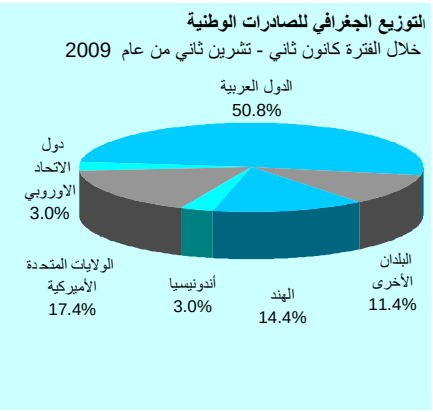

- تراجع الصادرات من "**المنتجات الدوائية والصيدلية**" بمقدار 31.9 مليون دينار (10.0٪) لتصل إلى 286.9 مليون دينار مقارنة مع 318.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008، حيث استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والسودان ولبنان على ما نسبته 59.7٪ من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- تراجع الصادرات من **الفوسفات** بمقدار 84.2 مليون دينار (25.5٪) لتصل إلى 245.7 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 6.2٪ وتراجع الكميات المصدرة بنسبة 20.6٪. وتعتبر الهند وأندونيسيا واليابان السوق الرئيسة لهذه السلعة، حيث استحوذت على ما نسبته 85.6٪ من إجمالي صادرات الأردن من الفوسفات.

- انخفاض صادرات المملكة من **الخضروات** بنسبة 6.2٪ أو ما مقداره 16.2 مليون دينار لتصل إلى 244.3 مليون دينار مقارنة مع 260.5 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008، حيث استأثرت أسواق كل من العراق وسوريا والامارات على ما نسبته 60.7٪ من صادرات المملكة من هذه المنتجات.

- تراجع صادرات المملكة من **الأسمدة** بمقدار 200.8 مليون دينار (47.8٪) لتصل إلى 219.5 مليون دينار مقارنة مع 420.3 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008. وقد جاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع أسعار الأسمدة بنسبة 43.7٪ وانخفاض الكميات المصدرة بنسبة 7.2٪. وقد استأثرت الهند واليابان والعراق على ما نسبته 83.3٪ من صادرات المملكة من الأسمدة.

- انخفاض الصادرات من "**الآلات ومعدات النقل**" بمقدار 35.5 مليون دينار (15.9٪) لتصل إلى 187.3 مليون دينار، حيث شكلت الصادرات المتجهة إلى السعودية والعراق وسوريا ما نسبته 68.2٪ من إجمالي الصادرات من الآلات والمعدات.

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس والبوتاس و"المنتجات الدوائية والصيدلية" والفوسفات والخضروات والأسمدة و"الآلات ومعدات النقل" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 على ما نسبته 62.7٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 65.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2008. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والعراق والهند والسعودية وسوريا والامارات ولبنان خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 على ما نسبته 70.5٪ من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 67.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

المستـــــوردات السلعيـــــة

سجّلت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2008 انخفاضاً مقداره 2,173.4 مليون دينار (19.3٪) لتبلغ 9,077.6 مليون دينار، مقابل نمو نسبته 28.2٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2008، يلاحظ ما يلي:

- تراجع المستوردات من **النفط الخام** بمقدار 789.5 مليون دينار (43.9٪) لتصل إلى 1,008.6 مليون دينار. وقد جاء هذا التراجع محصلة لانخفاض أسعار النفط بنسبة 38.3٪، وانخفاض الكميات المستوردة بنسبة 9.1٪، حيث تم تلبية معظم احتياجات المملكة من النفط الخام من السعودية.

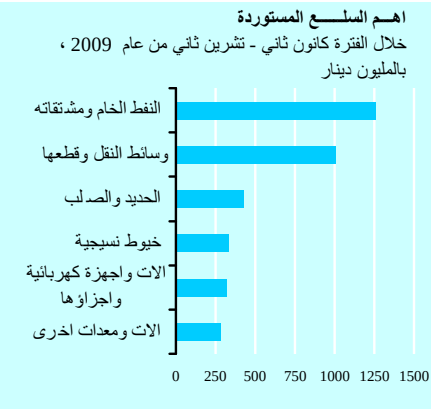

- ارتفاع المستوردات من **"وسائط النقل وقطعها"** بمقدار 145.1 مليون دينار (16.8٪) لتصل إلى 1,006.4 مليون دينار. وتعتبر كل من ألمانيا وكوريا الجنوبية واليابان المصدر الرئيسي لاستيراد هذه الوسائط، حيث غطّت هذه الأسواق مجتمعة ما نسبته 65.2٪ من مستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"الحديد والصلب"** بمقدار 146.8 مليون دينار (25.9٪) لتصل إلى 420.9 مليون دينار. وتعتبر أسواق كل من أوكرانيا وروسيا والصين المصدر الرئيسي لمستوردات المملكة من هذه المواد.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها"** بمقدار 89.5 مليون دينار (21.1٪) لتصل إلى 333.8 مليون دينار. وتعتبر كل من الصين وتايوان وسوريا المصدر الرئيس لمستوردات المملكة من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها"** بمقدار 17.0 مليون دينار (5.1٪) لتصل إلى 318.0 مليون دينار. وقد تم تغطية 42.9٪ من احتياجات المملكة من هذه الآلات والأجهزة من أسواق الصين وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"آلات ومعدات اخرى"** بمقدار 42.4 مليون دينار (13.1٪) لتصل إلى 281.2 مليون دينار، وتعتبر أسواق الصين وايطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية المصدّر الرئيس لمستوردات الأردن من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من **"المنتجات الدوائية والصيدلية"** بمقدار 20.7 مليون دينار (7.1٪) لتصل إلى 270.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من سويسرا وألمانيا والمملكة المتحدة وفرنسا على ما نسبته 43.7٪ من مستوردات المملكة من هذه المنتجات.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهرا الأولى من عامي 2008 و 2009، بالمليون دينار

	2008	2009	معدل النمو (٪)
إجمالي المستوردات	**11,251.0**	**9,077.6**	**-19.3**
النفط الخام	**1,798.1**	**1,008.6**	**-43.9**
السعودية	1,778.8	932.6	-47.6
وسائط النقل وقطعها	**861.3**	**1,006.4**	**16.8**
ألمانيا	250.6	239.3	-4.5
كوريا الجنوبية	166.0	215.7	29.9
اليابان	180.9	201.0	11.1
الحديد والصلب	**567.7**	**420.9**	**-25.9**
أوكرانيا	251.8	141.0	-44.0
روسيا	55.7	92.2	65.5
الصين	82.8	35.5	-57.1
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**423.3**	**333.8**	**-21.1**
الصين	189.5	149.4	-21.2
تايوان	62.4	53.1	-14.9
سوريا	23.2	18.9	-18.5
آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها	**335.0**	**318.0**	**-5.1**
الصين	53.2	56.4	6.0
ألمانيا	26.4	30.6	15.9
الولايات المتحدة الأمريكية	27.6	27.5	-0.4
مصر	14.6	21.9	50.0
آلات ومعدات أخرى	**323.6**	**281.2**	**-13.1**
الصين	70.4	55.0	-21.9
ايطاليا	40.8	43.9	7.6
ألمانيا	40.0	37.7	-5.8
الولايات المتحدة الأمريكية	20.5	24.1	17.6
منتجات دوائية وصيدلية	**291.4**	**270.7**	**-7.1**
سويسرا	35.3	35.0	-0.8
ألمانيا	40.1	29.9	-25.4
المملكة المتحدة	29.9	26.9	-10.0
فرنسا	25.6	26.6	3.9

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

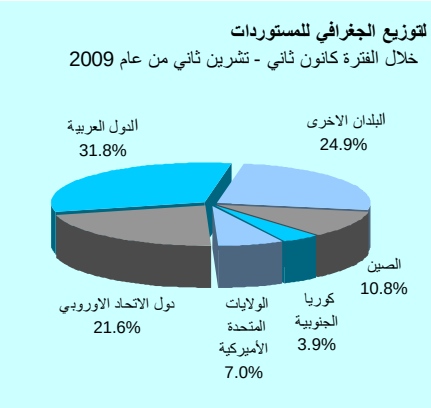

وعليه، استحوذت المستوردات من النفط الخام و"وسائط النقل وقطعها" و"الحديد والصلب" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" و"آلات ومعدات أخرى" و"المنتجات الدوائية والصيدلية" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 على ما نسبته 40.1٪ من إجمالي المستوردات مقابل 40.9٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2008، في حين استحوذت أسواق كل من السعودية والصين والولايات المتحدة الأميركية ومصر وألمانيا وكوريا الجنوبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 على ما نسبته 51.6٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.5٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

- **المعاد تصديره**

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 انخفاضاً مقداره 249.4 مليون دينار او ما نسبته 22.4٪ لتبلغ 866.4 مليون دينار.

- **الميـزان التجـاري**

شهد عجز الميزان التجاري خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2009 انخفاضاً مقداره 1,084.4 مليون دينار أو ما نسبته 17.9٪ عن الفترة المماثلة من عام 2008 ليصل إلى 4,979.2 مليون دينار.

- **إجمالي تحويلات العاملين في الخارج**

ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون أول من عام 2009 بنسبة 0.5٪ بالمقارنة مع الشهر المماثل من عام 2008 ليبلغ 215.7 مليون دينار. أما خلال عام 2009 فقد تراجع اجمالي تحويلات الأردنيين بنسبة 5.2٪ ليبلغ 2,553.8 مليون دينار.

r السـفر

n مقبوضات

شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون أول 2009 انخفاضاً مقداره 9.6 مليون دينار (5.5٪) لتصل إلى 163.7 مليون دينار بالمقارنة مع 173.3 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2008. أما خلال عام 2009 فقد انخفضت هذه المقبوضات بنسبة 1.2٪ لتبلغ 2,063.4 مليون دينار.

n مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون أول 2009 انخفاضاً مقداره 9.0 مليون دينار (14.6٪) لتصل إلى 52.6 مليون دينار. أما خلال عام 2009 فقد ارتفعت هذه المدفوعات بنسبة 6.1٪ لتبلغ 755.4 مليون دينار.

r ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات احصاءات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من العام السابق إلى ما يلي:-

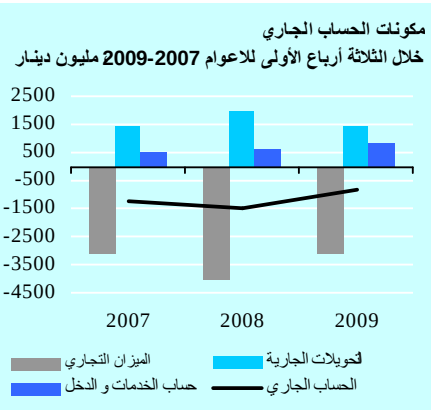

n تسجيل الحساب الجاري لعجز قدره 836.4 مليون دينار (6.9٪ من GDP) بالمقارنة مع عجز قدره 1,480.1 مليون دينار (13.2٪ من GDP) تم تسجيله خلال الفترة المماثلة من عام 2008 وقد جاء ذلك محصلة للآتي:-

- تراجع ملموس في عجز الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بمقدار 944.4 مليون دينار (23.3٪) ليصل إلى 3,111.0 مليون دينار مقارنة مع عجز مقداره 4,055.4 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008.

- تحقيق ميزان الخدمات وفراً بمقدار 396.4 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 مقارنة مع وفر بلغ 168.0 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008. وجاء هذا الوفر محصلة لتسجيل كل من صافي بند السفر وصافي بند الخدمات الحكومية وفراً مقداره 966.3 مليون دينار و 125.4 مليون دينار على التوالي، في حين سجل صافي بند النقل عجزاً مقداره 587.0 مليون دينار، وكذلك سجل صافي بند الخدمات الأخرى عجزاً قدره 108.3 مليون دينار.
- انخفاض الوفر في صافي حساب الدخل بمقدار 48.7 مليون دينار ليصل إلى 412.2 مليون دينار بالمقارنة مع 460.9 مليون دينار للفترة المماثلة من العام السابق. وقد تأتى ذلك نتيجة انخفاض صافي تعويضات العاملين بمقدار 75.0 مليون دينار. وارتفاع صافي دخل الاستثمار بمقدار 26.3 مليون دينار.
- تراجع صافي التحويلات الجارية بمقدار 480.4 مليون دينار ليصل إلى 1,466.0 مليون دينار، وذلك في ضوء تراجع صافي تحويلات القطاع العام (المساعدات الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بمقدار 390.7 مليون دينار ليسجل 77.1 مليون دينار بالمقارنة مع 467.8 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق، وتراجع بند صافي تحويلات القطاعات الأخرى بمقدار 89.7 مليون دينار ليصل إلى 1,388.9 مليون دينار مقارنة مع 1,478.6 مليون دينار للفترة المماثلة لعام 2008، حيث سجّل صافي حوالات العاملين خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 انخفاضاً بمقدار 65.5 مليون دينار (4.3٪) ليصل إلى 1,441.9 مليون دينار.

n أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد أظهر الحساب الرأسمالي والمالي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 صافي تدفق للخارج مقداره 350.7 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 353.3 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق. ومن ابرز التطورات التي أسهمت في نتيجة حركة هذا الحساب ما يلي:

- تسجيل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاً للداخل بمقدار 587.6 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 مقابل 1,266.6 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام السابق.
- تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للخارج مقداره 172.9 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 317.9 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2008.
- تسجيل بند صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للداخل مقداره 931.4 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للخارج مقداره 766.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من العام السابق.

- ارتفاع ملموس على الأصول الاحتياطية للبنك المركزي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2009 بمقدار 1,697.0 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مماثل مقداره 663.8 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام السابق.

r وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم الخارجية) في نهاية عام 2008 التزاماً نحو الخارج بلغ 13,088.2 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 15,059.0 مليون دينار في نهاية عام 2007. ويعود انخفاض رصيد الالتزام للخارج إلى ما يلي:

n ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 94.8 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 13,232.4 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل رئيس لإرتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 701.5 مليون دينار.

n انخفاض رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية عام 2008 بمقدار 1,876.0 مليون دينار مقارنة مع نهاية عام 2007 ليصل إلى 26,320.6 مليون دينار بنهاية عام 2008، ويعزى ذلك بشكل أساس للآتي:

- انخفاض رصيد القروض الخارجية الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 1,585.9 مليون دينار ليبلغ 3,317.1 مليون دينار، وذلك نتيجة إعادة شراء جزء من الديون التصديرية المستحقة لنادي باريس خلال عام 2008.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 1,283.7 مليون دينار ليبلغ 4,930.7 مليون دينار ويعود ذلك بشكل أساس إلى انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة ليبلغ 11,570.6 مليون دينار، بالرغم من انخفاض الرقم القياسي لأسعار الأسهم في بورصة عمان خلال عام 2008.
- ارتفاع ودائع الجهات غير المقيمة في المملكة لدى الجهاز المصرفي الأردني بنحو 849.4 مليون دينار (البنوك المرخصة 775.3 مليون دينار والبنك المركزي 74.1 مليون دينار) لتبلغ 5,585.6 مليون دينار.